تسلم المرحلة الأولى خلال 4 شهور ومواقف متعددة الأدوار تسع 500 سيارة

السلطان: مليون دينار ميزانية لتأهيل «حوادث الفروانية»

عقد مجلس منطقة الفروانية الصحية اجتماعه المختص بتأهيل المستشفى والمراكز الصحية، برئاسة مدير منطقة الفروانية الصحية د.جمال السلطان وحضور ومدير المستشفى د.حمود الزعبي، والمراقبين ورؤساء الاقسام وغيرهم.

وأكد مدير منطقة الفروانية الصحية د.جمال السلطان على انه جار العمل حاليا على تأهيل الحوادث في مستشفى الفروانية والتي تجري على مرحلتين، متوقعا تسلم المرحلة الاولى خلال 4 شهور، حيث تشمل حوادث «الباطنية - جراحة - اطفال»، مؤكدا في نفس الوقت على رصد ميزانية تقارب الـ«مليون دينار» لتجديد الحوادث بالكامل، والتي تبلغ مساحتها 4000 متر مربع، وتضم صالة انتظار للرجال والنساء.

وذكر د.السلطان في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان المرحلتين تشمل زيادة السعة السريرية من 40 الى 70 سريرا، منها 10 اسرة للطوارئ، كما ستضم مدخلا خاصا للإسعاف ومدخل للمراجعين.

وبين ان وزارة الصحة قد قررت انشاء مواقف متعددة الادوار للسيارات في مستشفى الفروانية بمنطقة الحوادث نظرا لعدم وجود مواقف حاليا، علاوة على الازدحام الشديد، مشيرا الى ان انشاء هذه المواقف سيحل المشكلة، حيث تبلغ مساحتها 7500 متر مربع، وتسع 500 سيارة.

وكشف د.السلطان عن انه جار العمل حاليا على توسعة قسم الجهاز الهضمي، ومختبر القلب، وذلك لكي يتناسب مع حجم المراجعين في القسمين، كما ناقش مجلس المنطقة ايضا انشاء مبنى متعدد الادوار لقسم السجلات الطبية بجانب العيادات الخارجية، والذي من شانه توفير الجو والبيئة الملائمة للموظفين للعمل، كما يهدف الى تطور العمل ورفع الاداء وجودة الخدمة المقدمة، علاوة على زيادة سعة الملفات في مستشفى الفروانية لتصل الى مليون ملف، حيث سيواكب التطلعات المستقبلية لزيادة السعة السريرية الى 1500 سرير بعد بناء البرج المزمع انشاؤه خلال 4 سنوات، والمؤلف من 7 ادوار كخطة مستقبلية لتوسعة الخدمات الطبية السريرية بمنطقة الفروانية الصحية.

■ انتهينا من إعداد دراسة لتقليص مواعيد الأشعة بما لا يتعدى أسبوعين

د. جمال السلطان

■ تسليم مركز الرابية الصحي بعد إنجاز تأهيله نهاية يناير.. والعميرية العام المقبل

ولفت د.السلطان الى ان وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي طلب منا عمل دراسة لتقليص فترة الانتظار لمواعيد الاشعة تحديدا لـ«الرنين المغناطيسي»، ورفعت التوصيات بهذه الخطة لتنفيذها حاليا بعد ان تم توفير العمالة اللازمة من الاطباء للعمل في الوقت الاضافي وخلال العطل الرسمية، بحيث لا يتعدى الموعد اسبوعين، مشيدا في نفس الوقت بجهود وزير الصحة د.محمد الهيفي ووكيل الوزارة د.خالد السهلاوي واهتمامهم بتقديم خدمة مميزة للمرضى والمراجعين، بالاضافة الى جهودهم في تفعيل دور اللامركزية في جوانب عديدة في المناطق الصحية، والذي من شانه ان يساهم في تطوير الخدمة والتجاوب مع حاجات المواطنين والمقيمين في تلقي الخدمة الصحية.

وعن المراكز الصحية في منطقة الفروانية الصحية، فقد اشار د.السلطان الى ان رئيس الشؤون الهندسية بالمنطقة قد ابلغنا خلال الاجتماع بتسليم مركز الرابية الصحي في نهاية شهر يناير من العام المقبل بعد الانتهاء من تاهيله، متوقعا افتتاحه قريبا بعد توفير العمالة اللازمة من اطباء وصيادلة وعمالة ادارية، حيث طلبنا من كل جهة ان ترفع احتياجاتها وطلباتها لرفعها الى الوزارة لتوفيرها، مؤكدا على ان مركز الرابية الصحي عبارة عن دورين، ويشمل خدمات «الاسنان - السكري - الامراض المزمنة - صحة وقائية - كبار السن» وغيرها.

وتابع: اما بالنسبة لمركز العميرية الصحي، فالاعمال الانشائية مازالت جارية به، ومن المتوقع الانتهاء من اعادة تاهيله في النصف الثاني من منتصف العام المقبل.

بسبب تعمده تجاهل دور المرأة في إرساء القيم والمعايير الإنسانية

فريحة الأحمد: العمل السياسي يفتقد في الكثير من الأحيان إلى «البعد الملائكي»

أكدت رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية الشيخة فريحة الأحمد ان العمل السياسي يفتقد في الكثير من الاحيان الى البعد الملائكي في الممارسة اليومية وذلك لتعمده تجاهل دور المرأة في ارساء القيم والمعايير الانسانية التي تنطلق من البعد الاجتماعي والاسري، مؤكدة ان ما تشهده الساحة السياسية في اي مجتمع من صراعات يعود في المقام الاول الى ضعف البنية المجتمعية في بناء كيان اسري سليم قائم على تعظيم دور المرأة والايمان بانها النصف الرئيسي في تربية اجيال قادرة على حمل الامانة وتحمل المسؤولية.

وقالت: واستنادا الى هذه الحقيقة قامت الجمعية الكويتية للاسرة المثالية بوضع عدد من الاهداف الاساسية التي تسعى تحقيقها للاسهام في نهضة المجتمع الكويتي ومنها تحملت في سبيل تحقيق ذلك الكثير من المتاعب وواجهت العديد من التحديات التي تحدث احيانا بسبب قصور تشريعي في شؤون قوانين الاسرة والمجتمع.

وتابعت: وكنت احيانا اتساءل: لماذا يقف مجلس الامة موقف المتفرج ولماذا لا يتبنى المجلس تشريع قوانين تحمي الاسرة وتعمل على تشجيع المنظمات الاهلية للاطلاع بدورها تجاه تنمية الدور النسوي في بناء المجتمع والتوعية باهمية الخروج من السيطرة الذكورية على مفاصل الحياة السياسية واغفال الدور الناعم للفكر النسائي في اضفاء البعد الملائكي على اية تشريعات تهم المرأة والاسرة؟!.

وأردفت: وللاسف الشديد تابعنا عبر سنوات خلت تجاهل دور لجنة المرأة في مجلس الامة وكانت غالبا تصدر التشريعات حاملة خشونة الرجال وتجاهلها لأسس التربية الاسرية ولهذا فقد تضاعفت سعادتي حينما اقر مجلس الامة لجنة للمرأة والاسرة ورغم ما احاط تشكيل هذه اللجنة من ردود افعال متباينة ورغم غياب العنصر النسائي عنها الا ان النجاح في خروجها الى حيز الوجود يجعلنا نامل في ان تكون هذه اللجنة شمعة تضيء طريق المستقبل الاسري وذلك من خلال تبني تشريعات جديدة تنظم عمل المؤسسات الاهلية وتمنحها الدعم والقدرة على تحقيق اهدافها.. وكم اتمنى من اعضاء هذه اللجنة المؤقتة التي لا يوجد بينهم امرأة واحدة ان يكونوا من ذوي القناعات بان دور المرأة هو اساس اي نهضة في المجتمعات الراغبة في النهضة وانه ليس دورا فخريا او دورا للوجاهة او تكميليا فقط.

الشيخة فريحة الأحمد

■ لجنة المرأة في المجلس تجاهلت أسس التربية الأسرية

تتمات

«شهر العسل»

يضم صوته الى النواب الآخرين بشان انه اذا لم تحل مشكلة القطاع النفطي فيما يخص الترقيات فانه يتعين ان تكون هناك وقفة جادة وحازمة.

واوضح ان البحث عن الاستقرار السياسي لا يعني عدم المحاسبة الجادة للمخطئ والمقصر، مشددا في الوقت ذاته على الا تكون المحاسبة شخصانية وقائمة على اجندات غير وطنية وذكر انه طالما وجد خطا وظلم فانه من الضروري ان تكون هناك محاسبة.

وقال ان من يعتقدون ان بعد المعارضة السابقة عن المجلس الحالي يعني عدم قدرة المجلس على استخدام صلاحياته في المحاسبة والرقابة فانهم واهمون يمنون انفسهم وكانهم يرسمون على الماء.

من جانبه اكد النائب طاهر الفيلكاوي ان هذا المجلس سوف يكون داعما لاي قرار في مصلحة البلد والمواطنين والمقيمين، وفي المقابل كل القرارات التي تخالف ذلك سوف يتم التصدي لها بكافة السبل لان مصلحة الكويت فوق كل شيء. وقال الفيلكاوي في تصريح خاص لـ«الصباح» انه سوف يكون ضد التازيم والشخصانية في المساءلات النيابية، لافتا إلى انه اذا وجد اخفاقا او تقصيرا فسوف يكون اول الداعمين للمساءلة السياسية وتصحيح الخطا.

وعن مايردده البعض بان هذا المجلس ناعم او مهادن للحكومة قال الفيلكاوي: لو اننا نرد على كل ما يشاع لم نقم بالسلام على الناس، مشيرا إلى ان اصحاب الاشاعات والمروجين لها ليسوا مسؤولين عن ما يقولون فهم غير معنيين لا بتشريع او رقابة.

بدوره اكد النائب د.مشاري الحسيني ان البرلمان الحالي يعمل وفقا للاطر الدستورية، مشيرا إلى ان البعض يحاول ان يفرض نوعا من الارهاب الفكري للمواطنين بان المجلس الحالي ناعم او في جيب الحكومة كما يرددون وهذا مخالف تماما للواقع، وهي ايضا محاولة لصرفنا كنواب عن واجباتنا الاساسية تجاه الكويت، لكنهم لن ينجحوا في ذلك.

وقال الحسيني في تصريح خاص لـ«الصباح» انه يتلمس في هذا المجلس انيابا شرسة لبعض النواب سوف تسال وتحاسب وبقوة الوزراء والمسؤولين وهو عكس ما يحاول البعض الترويج له. اضاف ان هناك بعض الوزراء لديهم مثالب واخطاء في وزاراتهم ومؤسساتهم، وعليهم الا يامنوا جانب المجلس الحالي، منوها إلى ان تفعيل الاستجوابات هو حق مطلق للنواب يكفله الدستور متى وجد استحقاق في حال وجود اخطاء لدى الوزير لم يتم تصحيحها او يتلمس النائب انه ليس هناك نية للتصحيح.

من ناحيته قال النائب يعقوب الصانع ان اي برلمان في العالم يتخذ ادواته وفق الاطر الدستورية والقانون، وبالتالي فالنائب ينطلق من خلال القواعد الدستورية التي تنص على الرقابة والتشريع، موضحا في تصريح إلى «الصباح» انه لا يوجد ما يسمى مجلس في جيب الحكومة او ناعم او مهادن، مشيرا إلى ان ذلك يدلل على جهل البعض الذين اطلقوا هذه الصفات على البرلمان الحالي، رغبة منهم ان يضفوا على تعبيراتهم الصيغة السياسية لاجل التشويش على الاداء النيابي الحالي.

واوضح الصانع ان المعيار هو ما يدور بين المجلس والسلطة التنفيذية من انجازات تتعلق بالتشريعات التي تصب في مصلحة البلد والشعب وتمثل نقلة نوعية للرقابة التي تتماشى وفق الارتقاء في الخطاب السياسي والاطر الدستورية السليمة.

اضاف: لا اعتقد ان المجلس المرن الذي يتحدثون عنه يجب ان يكون ما كان يتم فيه سابقا من ضرب واستخدام اللغة البذيئة، مضيفا انه اذا كان البعض يرى ذلك من باب القوة فلا خير فيه، واذا كانوا يعتبرون المجلس مرنا لانه يطبق القواعد الدستورية ويعلي القانون وفق الاحترام المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ووفق الممارسة البرلمانية السليمة واصولها، فانه يشرفنا ان نوصف بالمرونة.

واشار الصانع ان القاعدة الدستورية تؤكد على ضرورة التعاون بين السلطات، وان يكون هذا التعاون في الاطار المرن، شريطة الا يكون هناك بخس للرقابة الصحيحة، مشددا في الوقت ذاته انه وباقي النواب سوف يكونون اشداء كل الشدة في الرقابة والمحاسبة اذا ما وجدت تجاوزات على المال العام او اخفاقات او تقصير يمس مصالح الوطن، وانه سوف يلمس الكل الشراسة التي تتفق مع اصول الممارسة البرلمانية، وانه اذا وجد ما يستدعي استجواب هذا الوزير او ذاك فسوف يرتقي المنصة دون تردد او مماطلة.

ونوه الصانع في المقابل انه يؤمن بالتدرج في المساءلة السياسية والبرلمانية وفقا للاطر الدستورية، من خلال توجيه الاسئلة النيابية وتشكيل لجان التحقيق وعقد الجلسات العامة والخاصة للنقاش، واسداء النصح والمشورة، رافضا نهج الاسلوب السابق لبعض النواب الذين كانوا يعمدو الى استجواب الوزير قبل ادائه اليمين الدستورية، مشيرا إلى ان هذا الاسلوب لا يتفق مع القواعد الدستورية ومقتضيات حسن سير العدالة، وانما يتفق ذلك مع المصالح الضيقة وتحقيق الاجندات الخاصة.

واوضح ان المجلس الحالي يتبع الاسلوب الصحيح في الممارسة البرلمانية بعيدا عن الاهواء والعصبيات والآراء الشخصية، رافضا ان تتم محاسبة الوزير على افكاره الشخصية او انتماءاته السياسية، وانما تكون المحاسبة على عمله وانجازاته واخفاقاته، مؤكدا ان احدا لن ينجح في جر نواب المجلس الحالي الى معارك فرعية ووهمية.

ضبط خلية

كتب الكترونية تدعو للانضمام للتنظيم المتطرف».

وقالت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية نقلا عن مصدر مطلع إن الخلية مؤلفة من اكثر من خمسة اشخاص ينتمون إلى تيار إسلامي محظور، من عدة دول خليجية، مؤكدا انه تم تسليم كل منهم إلى سلطات الدولة الخليجية التي يحمل جنسيتها بحسب الاتفاقية الامنية التي تم تفعيلها بين الدول الخليجية.

وذكرت صحيفة «الديار» اللبنانية أن الخلية التي اعلن عنها في الامارات وضبط عناصرها بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية لضرب اهداف في البلدين، تضم مهندسين وحملة شهادات جامعيه درسوا في الولايات المتحدة الامريكية، وبعضهم يحمل جنسية مزدوجة، اضافة الى الجنسية الاصلية من البلدان التي درسوا بها. واشارت الى معلومات نشرتها صحيفة «لوس انجلوس تايمز» عن الخلية الارهابية المكتشفة في الامارات والتي ذكرت بعض التفاصيل، عما تسرب من التحقيق، منوهة الى وجود مخطط بأن يقوم عناصر من الخلايا، وكل خلية تتالف من عشرة بالتمركز في كامل الطائرة، وبعد اقلاع الطائرة، خمسة منهم في الدرجة الرئيسية يتقدمون نحو مقعد الطيار ومساعده، ويخلعون الباب بالقوة، وينفذون نفس العمليات التي تم تنفيذها في 11 ايلول 2001 في امريكا، انما في ابراج السعودية وابراج ابو ظبي، ويكون ذلك انتقاما لدم بن لادن كما ادعوا في التحقيق معهم والكلام عن اهدافهم. ونفت المعلومات السابقة من ان عناصر الخلايا 250 عنصرا اذ ان الثابت انهم 38 عنصرا، اما البقية فهم اصدقاء لهم ويصلون معهم ويمارسون الشعائر الدينية لكنهم ليسوا ضمن التنظيم.

وافادت الصحيفه انه كان مقررا تركيز الطائرات على مبان حيوية وهامه وحساسه للغايه وامكانية اغتيال مسؤولين بارزين لاحداث ارباك كبير في دول الخليج، حيث ان امريكا لم تستطع تحمل نتائج 11 سبتمبر.

وقالت: من خلال التحقيقات مع احد عناصر المجموعة في بيروت، اعطى اشارة الى ان هناك تحضيرا لعملية تتحضر ضد ابو ظبي، فتابع جهاز ابو ظبي الامر ثم جاء مدير مخابرات ابو ظبي الى بيروت وحصل على معلومات اكثر ثم عاد الى البلاد. وزار ايضا السعودية واطلعها على المعلومات. وقام مسؤول امني لبناني بزيارة سريعة الى السعودية للتعاون سوية خاصة وان بعضهم يحمل جوازات سفر مزورة وعدة جوازات، ويستفيدون من ان دول الخليج لا تحتاج الى تاشيرة دخول الى مطار بيروت. على هذا الاساس اعتبرت الخلية انها ستضرب ضربتها الكبرى في الدول العربية في ابوظبي وفي السعودية.

وقالت ان من اهداف الشبكة الارهابية نسف البرج الاساسي في ابو ظبي عبر بيك اب يحمل 250 كيلوغرام من المتفجرات، اضافة الى مهاجمة مركز للاسواق المالية الكبرى، والتجارية في الرياض وكانت خطتها الانتشار في السعودية وابو ظبي وبدء التفجير في الدولتين، لكن تم اعتقال المجموعة فيما هرب 6 من رؤساء المجموعة، او اختفوا في البلاد.

كي مون:

فجوة التمويل». واضاف ان بان كي مون يؤكد مجددا ان على المجتمع الدولي «ان يفعل المزيد» لتخفيف معاناة الملايين من الناس في سوريا والبلدان المجاورة و«يحث جميع الدول الأعضاء على ان تكون سخية في تعهداتها ويشكر اولئك الذين يستمرون في دعم الجهود الإنسانية». وذكر ان السكرتير العام «يشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور في سوريا» حيث يعيش اكثر من خمسة ملايين شخص في حاجة ماسة للمساعدة فضلا عن تشرد اكثر من مليوني شخص داخل سوريا واكثر من 540 الفا فروا إلى الدول المجاورة.

الهاشل: لا جدولة

وعن تقييم نتائج ارباح البنوك المحلية للربع الثالث من العام الحالي افاد بان صافي ارباح البنوك الكويتية خلال الاشهر التسعة الاولى من عام 2012 بلغ نحو 437.8 مليون دينار مسجلة بذلك تراجعا محدودا بلغ نحو 14.8 مليون دينار بنسبة 3.3 في المئة عنها خلال الفترة نفسها من عام 2011.

واوضح الدكتور الهاشل ان هذا التراجع في صافي ارباح البنوك الكويتية نتج اساسا عن انخفاض قيم بعض الاصول مما تطلب تدعيم المخصصات وكذلك تدعيم المخصصات لمقابلة مخاطر مديونيات بعض العملاء معتبرا مستوى الأرباح المحققة جيدا في ظل الظروف الحالية.

وردا على سؤال عن سبب استخدام معظم البنوك لدى اعلانها عن الارباح مصطلح «رغم ظروف البيئة التشغيلية الصعبة» وما مدى تاييد المركزي لهذا المصطلح أجاب الدكتور الهاشل «كما ذكرت سابقا فان التراجع في صافي ارباح البنوك الكويتية لم ينتج عن تراجع في الأرباح التشغيلية للبنوك والتي شهدت زيادة بنسب متفاوتة لدى كل من هذه البنوك».

واستدرك بالقول «في ظل انحسار في الفرص الجيدة لتقديم الائتمان المصرفي في السوق المحلي وهو الامر الذي نرى اهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في هذا المجال على نحو ما تم التصريح به في مناسبات سابقة فان ذلك بلا شك كان له تاثيره السلبي في ارباح البنوك».

وعن توقعات البنك المركزي للنمو الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي وتوقعاته لمعدلات التضخم محليا اشار الى ان البيانات الاولية للحسابات القومية لدولة الكويت التي تعدها وتصدرها الادارة المركزية للاحصاء تظهر ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية سجل نموا بنسبة 29.2 في المئة في عام 2011 مقارنة بالعام السابق ولم تصدر حتى الآن البيانات الرسمية لاحصاءات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لذلك العام.

وعن انعكاسات ازمة الديون السيادية الاوروبية على اقتصاد الكويت اوضح الهاشل انها تنقسم الى آثار مباشرة وغير مباشرة وتعتمد تلك الآثار على درجة الانكشاف المالي والاقتصادي لدولة الكويت مع اقتصادات منطقة اليورو بصفة خاصة ومع الاقتصاد العالمي بشكل عام.

وبالنسبة للآثار المباشرة بين انها ترتبط في الأساس بالعلاقات المصرفية والمالية مع دول منطقة اليورو وايضا درجة التداخل والتشابك فيما بين انشطة أسواق المال بين الطرفين مشيرا الى ان الآثار المباشرة على الاقتصاد الوطني تعتبر ضمن نطاق محدود للغاية.

وعزا ذلك الى سببين رئيسيين «يتعلق أحدهما بمحدودية حجم المعاملات المالية للقطاع المصرفي الكويتي مع أسواق دول منطقة اليورو بينما يرجع السبب الثاني الى حرص بنك الكويت المركزي على اتخاذ جميع الاجراءات والتدابير الاحترازية في مجال سياساته الرقابية بغرض زيادة تحصين القطاع المصرفي على وجه الخصوص والاقتصاد الوطني عموما».

اما بالنسبة للآثار غير المباشرة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على الاقتصاد الكويتي فقال الهاشل انها ترتبط اساسا بالانعكاسات السلبية لتلك الأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي الذي لا يزال يعاني مظاهر التباطؤ الاقتصادي وبما قد يؤثر سلبا في مستويات الطلب العالمي على النفط. واضاف انه قد يكون لذلك انعكاسات سلبية على حجم العوائد النفطية للموازنة العامة وهو الأمر الذي يزيد الحاجة إلى تكثيف الجهود الوطنية الرامية الى تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على العائدات النفطية من جهة والحد من تسارع نمو المصروفات العامة الجارية من جهة أخرى وعلى النحو الذي يعزز متانة الأوضاع المالية على أسس أكثر استدامة ويكفل العدالة بين حقوق الأجيال.

ولدى سؤاله عن احقية المواطنين في اعادة جدولة ديونهم بناء على اسعار الفائدة الجديدة بعد تخفيض سعر الخصم قال الهاشل «إذا كان المقصود بالسؤال القروض الاستهلاكية والمقسطة المقدمة للمواطنين فان تعليمات البنك المركزي بشان قواعد واسس منح القروض الاستهلاكية والمقسطة المقررة منذ عام 1996 تقضي بوجوب استخدام هذه القروض في الغرض المقدم من أجله وهو شراء الاحتياجات الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة او لتغطية نفقات التعليم او العلاج بالنسبة للقروض الاستهلاكية وترميم او شراء السكن الخاص بالنسبة للقروض الاسكانية المقسطة».

واوضح ان البنك المركزي اصدر تعميما بتاريخ 2010/4/1 للتاكيد على الالتزام بالشروط المقررة بشان منح القروض الاستهلاكية والمقسطة وهو الأمر الذي يعني عدم استخدام هذه النوعية من القروض لسداد تلك القائمة على العميل لنفس البنك او للبنوك الأخرى.

واضاف الهاشل ان تعليمات البنك المركزي تقضي بعدم جدولة هذه القروض الا في حالة التعثر في السداد على ان تتم الجدولة بالشروط ذاتها مع السماح بتمديد أجل القرض للمدة المحددة بالتعليمات.

واشار الى انه في ضوء ذلك يتضح انه لا يجوز اعادة جدولة القروض الاستهلاكية والمقسطة المقدمة للعملاء وذلك في اطار اسعار الفائدة الجديدة الا انه وفقا للتعديلات التي تم ادخالها على التعليمات المشار إليها في بداية عام 2008 فانه يجب تعديل سعر الفائدة المطبقة على القروض المقسطة كل خمس سنوات خلال أجل القرض وذلك وفقا لاسعار الفائدة السائدة في حينه بشرط الا يتعدى التغيير في سعر الفائدة 2 في المئة بالزيادة او النقص عن سعر الفائدة المطبقة قبل هذا التعديل.

ورأى الهاشل أن ذلك الأمر سوف يتيح لعملاء القروض المقسطة المقدمة بعد العمل بهذه التعديلات الاستفادة من أي تغييرات في سعر الفائدة عند مرور خمسة أعوام من اجل القرض في حدود نسبة الـ2 في المئة المشار إليها.

وعن رؤية البنك المركزي لتحفيز المشاريع التنموية وزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي قال الهاشل ان «المركزي» يرى ان ذلك الأمر يتم من خلال حزمة من الاصلاحات المتكاملة تشكل ما يعرف بالاصلاح الاقتصادي مبينا ان الاصلاح المالي المتمثل بتطوير المالية العامة للدولة يعتبر الدخل الأساسي للاصلاح الاقتصادي المنشود بما يعزز دور السياسة المالية كاداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وذكر انه في هذا المجال ينبغي التاكيد على قدرة القطاع المصرفي المحلي وتطلعه للمساهمة بدور فاعل في دفع عجلة تنفيذ المشاريع التنموية المجدية بما يتوافر لدى وحدات ذلك القطاع من قدرات فنية وقواعد راسمال قوية وما تتمتع به من خبرات واسعة ومتراكمة في مجال التمويل والدراسات المالية وخبرة مشهودة في مجال تمويل المشاريع الكبرى.

وردا على سؤال عن السبب وراء عدم تنظيم بنك الكويت المركزي او وحدة التحريات المالية الكويتية من قرارات النيابة العامة بحفظ التحقيقات الخاصة ببلاغات غسيل الاموال أو الزام البنوك المنظم من قرارات الحفظ قال الهاشل «وفقا للقانون 2002/35 بشان مكافحة عمليات غسيل الأموال فان البنوك والجهات الأخرى المخاطبة بأحكام هذا القانون وليس البنك المركزي هي التي يتعين عليها ابلاغ النيابة العامة بتفاصيل المعاملات المشبوهة باعتبارها الجهة التي تتلقى البلاغات طبقا لأحكام القانون المذكور».

ولمزيد من التوضيح وازالة ما قد يكون هناك من لبس لدى البعض حول هذا الأمر بين الهاشل انه في الحالات التي ترى فيها النيابة العامة تحويل ما يرد إليها من بلاغات إلى بنك الكويت المركزي فان مثل هذه البلاغات يتم تحويلها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية والتي تضم أعضاء من بنك الكويت المركزي وأعضاء ممثلين لكل من وزارتي الداخلية والتجارة والصناعة والادارة العامة للجمارك حيث يتم من خلالها جمع وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بتلك البلاغات وفقا لصيغة قرار الاحالة من النيابة العامة ومواقاة النيابة العامة بالرأي الفني في تلك البلاغات.

وقال الهاشل انه من الواضح أن الدور المنوط بوحدة التحريات المالية يتمثل في جوانب فنية وبالتالي تقوم بدور الخبير الفني الذي يقتصر دوره على تقديم الرأي الفني دون أن يمتد للتدخل في أي اجراء قضائي بأي صورة من الصور لذلك فانه لا يحق لأي من وحدة التحريات المالية الكويتية او البنك المركزي التظلم من قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة بشان الايداعات المليونية.

واضاف «كذلك ليس من صلاحيات البنك المركزي ارغام البنوك المحلية على التظلم من قرارات الحفظ الصادرة من النيابة العامة لأن الاختصاص الرقابي للبنك المركزي على البنوك يرتكز على اسس قانونية حيث اسند المشرع إلى البنك المركزي تنظيم المهنة المصرفية بموجب الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شان النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته». وأشار الى انه لا يندرج ضمن هذا الاختصاص الرقابي سلطة ارغام البنوك على التظلم من قرارات الحفظ الصادرة من النيابة العامة في اي موضوع سواء أكان غسيل أموال أو غيره.

الحمود: مهنة

هذا اليوم المفتوح.

وافاد الحمود في تصريح للصحافيين ان نادي الرماية يفتح ابوابه للمعلمين لاستضافتهم وتقديم جميع الرياضات المتاحة في النادي، متمنيا ان يقضي المعلمون يوما ممتعا لاسيما ان الطقس جميل ويساعد على الاستمتاع.

ومن جهته اكد رئيس جمعية المعلمين الكويتية متعب العتيبي ان جمعية المعلمين اقامت يوماً مفتوحاً في نادي الرماية الكويتي تحت شعار «نعم نستاهل» بمناسبة مرور عام على تصديق حضرة سمو امير البلاد على كادر المعلمين حيث تحتفل الجمعية بهذه المناسبة التي كان لها الاثر الكبير في نفوس المعلمين لافتا ان هذا يعد من اكبر انجازات جمعية المعلمين الكويتية الذي يعتبر مستحقا للمعلمين. واشار الى ان المشكلة ان الدولة لم تجعل التعليم اولوية وهذه المسؤولية تقع على عاتق السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل عام ومن خلال نظرة الشعوب، والدول التي تريد ان تتقدم تركز دائما على التعليم وما نراه حتى في خطة التنمية انها لم تركز على هذا المحور.

الحجرف: مطمئنون

وقال الحجرف إن الوزيرة الصومالية تناولت خلال اللقاء بعض المواضيع المتعلقة باعادة تاهيل النظام التعليمي الذي تاثر كثيرا خلال فترة الحروب التي شهدتها الصومال مشيرا الى ان هذا الموضوع كان ايضا لاحد المحاور الرئيسية للزيارة التي قام بها الرئيس الصومالي الى الكويت قبل بضعة اشهر.

وقال انه اكد من جانبه ان «الكويت ستبقى دائما تمد يد العون للاشقاء العرب» مشيرا الى ان مذكرة تفاهم تم تقديمها بهذا الخصوص خلال زيارة الرئيس الصومالي الاخيرة الى الكويت وستتم دراستها ومراجعة الجانب الصومالي بخصوصها في اقرب الاجال.

وبالنسبة الى حظوظ مرشح الكويت الدكتور عبدالله محارب لتسلم منصب المدير العام الجديد لمنظمة الالكسو اكد الحجرف ان «مرشح الكويت هو في النهاية مرشح لجميع العرب ومنظمة الالكسو هي منظمة مهمة وفاعلة تقوم بدور كبير». وشدد على ان مرشح الكويت هو احد الخبرات العربية المشهود لها قائلا «وبالتالي نعتقد مؤمنين ان هناك قيمة مضافة سيقدمها مرشح الكويت لهذه المنظمة بشكل كامل لتحقيق اهدافها». كما عبر الوزير الحجرف في السياق نفسه عن القناعة التامة بموقف دول كثيرة داعمة لمرشح الكويت مشيرا الى ان «الامر يتعلق في نهاية المطاف بعملية ديمقراطية سنرحب بنتائجها».

الا ان الوزير الكويتي مضى الى القول «لكننا مطمئنون بفضل الله وبفضل الدعم الذي لمسناه من كثير من الدول والوفود وبالتحديد من الاخوة في مجلس التعاون الخليجي لان د.عبدالله محارب يمثل ايضا مرشح دول مجلس التعاون ونعتقد بان حظوظه كبيرة لتولي هذا المنصب ولنراه في قيادة هذه المنظمة لتحقيق اهدافها».

«الصحة»: مليون

السلطان على انه جار العمل حاليا على تاهيل الحوادث في مستشفى الفروانية والتي تجري على مرحلتين، متوقعا استلام المرحلة الاولى خلال 4 شهور، حيث تشمل حوادث «الباطنية - جراحة - اطفال»، مؤكدا في نفس الوقت على رصد ميزانية تقارب الـ«مليون دينار» لتجديد الحوادث بالكامل، والتي تبلغ مساحتها 4000 متر مربع، وتضم صالة انتظار للرجال والنساء.

وذكر د.السلطان في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان المرحلتين تشمل زيادة السعة السريرية من 40 الى 70 سريرا، منها 10 اسرة للطوارئ، كما ستضم مدخلا خاصا للإسعاف ومدخلا للمراجعين.

وبين ان وزارة الصحة قررت انشاء مواقف متعددة الادوار للسيارات في مستشفى الفروانية بمنطقة الحوادث نظرا لعدم وجود مواقف حاليا، علاوة على الازدحام الشديد، مشيرا الى ان انشاء هذه المواقف سيحل المشكلة، حيث تبلغ مساحتها 7500 متر مربع، وتسع 500 سيارة.

وكشف د.السلطان عن انه جار العمل حاليا على توسعة قسم الجهاز الهضمي، ومختبر القلب، وذلك لكي يتناسب مع حجم المراجعين في القسمين، كما ناقش مجلس المنطقة ايضا انشاء مبنى متعدد الادوار لقسم السجلات الطبية بجانب العيادات الخارجية، والذي من شانه توفير الجو والبيئة الملائمة للموظفين للعمل، كما يهدف الى تطور العمل ورفع الاداء وجودة الخدمة المقدمة، علاوة على زيادة سعة الملفات في مستشفى الفروانية لتصل الى مليون ملف، حيث سيواكب التطلعات المستقبلية لزيادة السعة السريرية الى 1500 سرير بعد بناء البرج المزمع انشاؤه خلال 4 سنوات، والمؤلف من 7 ادوار كخطة مستقبلية لتوسعة الخدمات الطبية السريرية بمنطقة الفروانية الصحية.

مرسي: مصر

القانون في ظل هذا الدستور». واضاف مرسي «منذ فجر التاريخ ونحن امة تصنع الحضارة وتقدم شواهد ملزمة في تاريخ الإنسانية.. امة توحد الله منذ نشاتها وتفجر طاقات الإنسان في كل مناحي الإبداع».

وسجل الرئيس المصري بقوله «لقد عرفت مصر بهذا المفهوم، منذ آلاف السنين واستمرت هذه المسيرة على اختلاف مراحلها حتى كانت ثورة 25 يناير حيث سقط الشهداء الأبرار في هذه الثورة وما بعدها حتى يومنا هذا، فتحن امة الحضارة وامة الشهداء وامة العطاء والتضحية». ووجه مرسي «تحية إلى ارواح شهداء مصر الأحرار الأطهار، وتحية ايضا واجبة إلى أهليهم وذويهم وإلى المصابين من ابنائنا واخواننا رجالا ونساء في ثورة 25 يناير».

سياسيا، جدد الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، دعوته لكافة القوى السياسية والأحزاب للانضمام للحوار الوطني، قائلا: «ادعو الأحزاب للانضمام للحوار الوطني الذي ارعاه بنفسي». كما طالب اعضاء مجلس الشورى، بضرورة التعاون مع الحكومة والقوى السياسية، من أجل إصدار التشريعات اللازمة لمرحلة البناء والنهضة.

وفيما يتعلق بالملف الاقتصادي، هاجم مرسي، من تحدثوا عن إفلاس مصر، وقال: «يا من تتحدثون عن الإفلاس.. انتم المفلسون، وهذه ليست اول مرة يتم فيها تخفيض التصنيف الائتماني لمصر، بل حدث ذلك عقب ثورة 25 يناير».

وزاد قائلا: «مصر لن تفلس ابدا إن شاء الله، ولن تركع بإذن الله، مادام الشعب موجودا ويقظا وواعيا، يعرف ماذا يفعل مهما كانت الدعاوى».